ترامب يشترط: دفع الجزية مقابل زيارته للسعودية



في تصريحات مثيرة للجدل، جدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المعروف بنهجه الصريح في العلاقات الدولية، شرطه الأساسي لزيارة السعودية خلال ولايته الجديدة: دفع الجزية. ترامب أوضح بشكل مباشر أنه لن يزور الرياض دون مقابل، مطالبًا المملكة بتقديم 500 مليار دولار كجزء من اتفاقيات الاستثمارات وحماية المملكة.

يعود هذا النهج إلى ولاية ترامب الأولى، عندما تخلى عن التقليد الأمريكي بزيارة المملكة المتحدة كأول محطة خارجية لرئيس جديد، واختار بدًلا من ذلك التوجه إلى الرياض بعد اتفاق على دفع مبلغ قدره 450 مليار دولار. وفقًا لتصريحاته الأخيرة، يبدو أن ترامب يريد مضاعفة هذا الرقم بحجة التضخم وتطور الأوضاع الاقتصادية العالمية.

لم يتأخر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الاستجابة للرسالة، حيث سارع إلى الاتصال بترامب لتهنئته بالعودة إلى البيت الأبيض، معلنًا استعداد المملكة لاستثمار 600 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي. وعلى الرغم من ضخامة الرقم، أشار ترامب في تصريحاته العلنية إلى رغبته في رفع المبلغ

إلى ترليون دولار كامل، مقابل ما سماه "التعاون الاستراتيجي" بين البلدين.

السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي تنتظره السعودية مقابل هذه المبالغ الضخمة؟ الحماية الأمريكية؟ أم تعزيز صفقات التسلح؟ اللافت أن واشنطن لا تزال ترفض بيع الرياض طائرات الـ F-35، ما دفع المملكة إلى طرق أبواب أنقرة لشراء طائرة "قآن" التركية الصنع.

الأمر يتجاوز التسليح، حيث يطرح البعض أن المملكة ربما تسعى إلى حماية أكبر ضد التهديدات الإيرانية، لا سيما هجمات جماعة الحوثي التي استهدفت عمق الأراضي السعودية في مناسبات سابقة.

تقرير نشره موقع وطن، يبدو أن ترامب ماضٍ في سياسته الصارمة تجاه المملكة. خلال ولايته السابقة، أكد في أكثر من مناسبة أن الولايات المتحدة لن تقدم خدماتها مجانًا، وأن على الدول "الغنية" كالسعودية دفع ما عليها لضمان بقائها. وقد استخدم خطابًا صريحًا قال فيه: "حصلنا على 450 مليار دولار منهم في زيارتي الأولى، وسأجعلهم يدفعون أكثر هذه المرة."

ترامب يستغل نقاط الضعف الإقليمية والاقتصادية للسعودية، في وقت تواجه فيه المملكة تهديدات متزايدة من إيران ووكلائها في المنطقة. ومع استمرار التوترات الإقليمية، تجد الرياض نفسها أمام خيارات محدودة بين تعزيز علاقتها مع واشنطن أو البحث عن بدائل إقليمية جديدة، قد تكون أقل تأثيرًا في موازين القوى الدولية.

ما يُثير القلق أن هذه الابتزازات المالية قد تحمل أبعادًا سياسية تتجاوز الجانب الاقتصادي، حيث قد تطالب إدارة ترامب المملكة بتنازلات سياسية كبرى، سواء على الصعيد الداخلي أو في ملفات حساسة كالتحالفات الإقليمية.